إنشاء نقود الودائع ومقابلات الكتلة النقدية

أولا: إنشاء نقود الودائع:

يعتمد إنشاء نقود الودائع على القاعدة النقدية كما أنه يطرح مفهوم المضاعف النقدي، وفيما يلي تفصيل هذه المصطلحات.

أ. **القاعدة النقدية:**

وتُعرف بنقود البنك المركزي وهي مجموع العملة الصادرة عن البنك المركزي، ونجدها كعملة في التداول لدى الأفراد والمؤسسات غير المصرفية والاحتياطات النقدية للبنوك التجارية في خزائنها ولدى البنك المركزي:

$$B=C+R \quad \ldots\ldots(1)$$

B: القاعدة النقدية

C: العملة في التداول

R: احتياطات البنوك التجارية في خزائنها ولدى البنك المركزي

وتخضع القاعدة النقدية لتحكم البنك المركزي، إلا أنها لا تمثل سوى جزء بسيط من المعروض النقدي ككل أو الكتلة النقدية الكلية، حيث يمثل الجزء الآخر نقود الودائع، إلا أن هذه الأخيرة (نقود الودائع) تعتمد في إنشائها على القاعدة النقدية وذلك من خلال آلية إنشاء نقود الودائع.

ب. آلية إنشاء نقود الودائع:

المقصود بإنشاء أو خلق نقود الودائع، هو إضافة كتلة نقدية للمعروض النقدي في شكل رصيد لدى البنك التجاري، يمكن استخدامه كوسيلة للدفع إضافة إلى الوديعة النقدية الأولية، والتي هي جزء من القاعدة النقدية.

وتتم هذه العملية بطريقتين:

1. فتح حساب لدى البنك: بعد استقباله للوديعة النقدية، يقوم البنك بفتح حساب بقيمة الوديعة، وهنا يُصبح لدينا كتلة نقدية إضافية متمثل في الرصيد الجديد في حساب الودائع زيادة على النقود الورقية التي

أ. خالد موسى مبارك

حصلها البنك، ويتم الغاء هذه الكتلة الإضافية مباشرة عند سحب المودع لرصيده. وتُعتبر الخزينة العمومية مؤثرا في المعروض النقدي من خلال هذه العملية إضافة للبنوك التجارية.

2. تقديم القروض: لا تكتفي البنوك التجارية بفتح حسابات الودائع ولكنها تقوم كذلك بتقديم القروض بناء على هذه الودائع، حيث بعد استقبال الوديعة النقدية وفتح الحساب يقوم البنك بالاحتفاظ بجزء من الوديعة كاحتياطي اجباري لدى البنك المركزي ويقوم بإقراض الباقي، وإذا تم تحويل قيمة هذا القرض إلى رصيد حساب آخر في شكل وديعة، فيمكن حينها للبنك إعادة نفس العملية. وعند تسديد القرض يتم إطفاء أو إلغاء النقود التي تم توليدها بما يساوي قيمة القرض المسدد.

وفيما يلي مثال للتوضيح:

إذا افترضنا أن البنك أ استقبل وديعة بقيمة 100 مليون دينار وكانت نسبة الاحتياطي القانوني هي 10% وأن البنك لا يحتفظ باحتياطي اختياري، تكون الميزانية المبسطة للبنك أ كما يلي:

البنك أ

أصول	خصوم
10 مليون دينار احتياطي إجباري 90 مليون دينار قروض	100 مليون دينار وديعة أولية

على افتراض أن المقترض قام بتسديد التزاماته بشيك بنفس المبلغ إلى حساب شخص آخر لدى البنك ب فتكون ميزانية البنك ب كما يلي:

البنك ب

أصول	خصوم
9 مليون دينار احتياطي إجباري 81 مليون دينار قروض	90 مليون وديعة مشتقة

أ. خالد موسى مبارك

وإذا قام المقترض بتحويل قيمة القرض إلى حساب شخص آخر لدى البنك ج فتكون ميزانية البنك ج كما يلي:

البنك ج

أصول	خصوم
8.1 مليون دينار احتياطي إجباري 72.9 مليون دينار قروض	81 مليون وديعة مشتقة

نلاحظ أن مجموع الودائع أصبح 271 مليون دينار (100+90+81=271) أي أن الجهاز المصرفي قام بإنشاء 171 مليون دينار (271- 100 الوديعة الأولية)، ويُمكن للجهاز المصرفي نظريا الاستمرار في هذه العملية ومضاعفة المعروض النقدي من خلال هذه الآلية.

ج. المضاعف النقدي:

يُعبر المضاعف النقدي عن عدد المرات التي تتضاعف بها مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي مقابل الزيادة في القاعدة النقدية أي هو نسبة مجموع الودائع (الوديعة الأولية + الودائع المشتقة) إلى مجموع الودائع الأولية أو هو:

$$\frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{مجموع الودائع الأولية}}$$ ومن المثال السابق فإن المضاعف النقدي هو:

$\frac{271}{100} = 2.71$. أي أن زيادة وحدة نقدية واحدة في القاعدة النقدية أدت إلى زيادة 2.71 وحدة نقدية في المعروض النقدية أو الكتلة النقدية.

وبتعبير آخر، وإذا افترضنا أن M يمثل الكتلة النقدية (M_1) أي:

$$M = C+D \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث D يمثل مجموع الودائع و C يمثل العملة في التداول. وباعتبار أن مجموع الودائع على المستوى الكلي هو نفسه الكتلة النقدية ومجموع الودائع الأولية هو نفسه القاعدة النقدية فإن:

$$m = \frac{M}{B} \quad \ldots\ldots(3)$$

أ. خالد موسى مبارك

حيث m هو المضاعف النقدي وB هو القاعدة النقدية. وبتعويض المعادلتين (1) و(2) في المعادلة (3) نجد:

$$m = \frac{C+D}{C+R} \ldots\ldots\ldots(4)$$

فإذا كان RR يمثل الاحتياطي القانوني، وعلى افتراض أن البنوك لا تحتفظ باحتياطي اختياري فإن:

$$R = RR = rr \times D \ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث rr هو نسبة الاحتياطي القانوني. وبافتراض عدم وجود تسرب نقدي أي أن كل العملة الصادرة عن البنك المركزي تبقى ضمن الجهاز المصرفي أي أن العملة في التداول C تساوي الصفر، وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$m = \frac{D}{rr \times D} \Rightarrow m = \frac{1}{rr}$$

أي أنه في حالة عدم وجود تسرب نقدي وعدم وجود احتياطيات اختيارية فإن المضاعف النقدي هو مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني.

وبالتطبيق على المثال السابق حيث rr=0.1 فإن المضاعف النقدي يساوي:

$$m = \frac{1}{0.1} = 10$$

وبالعودة للمعادلة رقم (3) فإن:

$$M = m \times B$$

وبما أن مجموع الودائع الأولية يمثل القاعدة النقدية B وفي مثالنا وديعة أولية واحدة بـ 100 مليون دينار فإن:

$$M = 10 \times 100 = 1000$$

أي أنه مع استمرار عملية خلق نقود الودائع دون وجود تسرب نقدي واحتياطات اختيارية فإن 100 مليون كوديعة أولية تعطينا 1000 مليون ككتلة نقدية نهائية وهي مجموع الودائع النهائية.

ومن الواضح أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني والمضاعف النقدي، فإذا افترضنا أن البنك المركزي قرر رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 20% فالمضاعف النقدي يصبح: 1/0.2 أي m=5.

أ. خالد موسى مبارك

إلا أن الواقع هو خلاف ذلك حيث هناك تسرب نقدي في شكل عملة تخرج من الجهاز المصرفي إلى أيدي الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى أن البنوك في العادة تحتفظ باحتياطيات اختيارية إضافة للاحتياطيات القانونية لضمان تلبية طلبات السحب.

فإذا كانت البنوك تحتفظ باحتياطيات اختيارية نرمز لها بـ ER فإن مجموع الاحتياطات R يصبح:

$$R = RR+ER \quad \ldots\ldots\ldots(6)$$

وإذا كانت نسبة الاحتياطات الاختيارية إلى الودائع هي: $er=ER/D$ ونسبة العملة في التداول أو التسرب النقدي إلى الودائع هي: $cd=C/D$. وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (4) نجد:

$$m = \frac{C+D}{C+RR} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

وبقسمة بسط ومقام المعادلة (7) على D نجد:

$$m = \frac{1+cd}{rr+er+cd} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

فمثلا، إذا كانت نسبة العملة إلى الودائع cd تقدر بـ 20% ونسبة الاحتياطي القانوني rr هي 5% ونسبة الاحتياطيات الاختيارية er تقدر بـ 10% فإن المضاعف النقدي يساوي:

$$m = \frac{1+0.2}{0.05+0.1+0.2} = 3.43$$

أي أن كل وحدة نقدية إضافية في القاعدة النقدية يُصدرها البنك المركزي ستؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية الكلية أو العرض النقدي بـ أكثر من 3 وحدات نقدية.

أ. خالد موسى مبارك

ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية:

من خلال تطرقنا إلى عمليات الإصدار النقدي وآلية خلق نقود الودائع، تبين أن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، هي تمثل حقوقا لحامليها والتزامات أو ديون على الجهات الصادرة عنها، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال ميزانية مبسطة للبنك المركزي والبنوك التجارية ثم ميزانية للجهاز المصرفي ككل:

البنك المركزي

أصول	خصوم
ذهب وعملات أجنبية سندات خزينة (قروض للخزينة) أوراق تجارية (إعادة تمويل الاقتصاد)	أوراق نقدية (عملة في التداول) احتياطيات قانونية

البنوك التجارية

أصول	خصوم
احتياطيات قانونية قروض للاقتصاد	ودائع أوراق تجارية (إعادة تمويل الاقتصاد)

إذا قمنا بدمج الميزانيتين نجد الأوراق التجارية والاحتياطات القانونية تظهر في الأصول والخصوم، أي أنها عبارة عن حقوق والتزامات داخل الجهاز المصرفي بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبحذفها نحصل على ميزانية الجهاز المصرفي ككل كما يلي:

الجهاز المصرفي

أصول	خصوم
ذهب وعملات أجنبية سندات خزينة (قروض للخزينة) قروض للاقتصاد	أوراق نقدية (عملة في التداول) ودائع

أ. خالد موسى مبارك

من الميزانية الأخير تظهر الكتلة النقدية (عملة + ودائع) في جانب الخصوم، أي هي عبارة عن التزام بالنسبة للجهاز المصرفي، والعناصر المقابلة للكتلة النقدية تظهر في جانب الأصول، أي أن هذا الالتزام ناتج عن إصدار نقدي على أساس الذهب والعملات الأجنبية إضافة إلى سندات الخزينة، وناتج كذلك عن ألية خلق نقود الودائع من خلال القروض المقدمة للاقتصاد.

أ. خالد موسى مبارك